الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدَّم من كهنة من أجل الحياة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

131213 131213 13-57079X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تسهم السياسات التي تؤدي إلى تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع إسهاماً ملموساً في تحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن تقوم على أساس من الكرامة ومن القيمة الأصيلة لكل كائن بشري. وثمة اعتراف في إعلان الحق في التنمية بأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية، وأن سياسة التنمية لا بد من ثم وأن تجعل الإنسان هو المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١، المرفق).

إن التزامنا إزاء حقوق الإنسان ينبع من التزامنا إزاء حماية جميع البشر ومؤازرتهم والدفاع عنهم يستوي في ذلك مَنْ خرجوا إلى الحياة أو من لا يزالون في رحم الغيب على نحو ما يذكرنا به بوضوح إعلان حقوق الطفل واتفاقية حقوق الطفل. كما تؤكد منظمة كهنة من أجل الحياة أن احترام كرامة وجدارة كل إنسان دون استثناء هو أساس السياسات والبرامج التي تؤدي إلى تحرير البلدان بل وتحرير البشر، وهذا هو الأهم، من ربقة الفقر، علماً بأن جميع الأفراد لديهم إمكانية إسداء مساهمات ملموسة من أجل القضاء على الفقر فما من حياة يمكن الاستغناء عنها.

تعزيز تمكين الأفراد من أجل تحقيق القضاء على الفقر

طبقاً للأمم المتحدة فقد انخفضت نسبة الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع بمقدار النصف على المستوى العالمي. ومع ذلك فثمة فرد واحد من كل ثمانية أفراد على مستوى العالم لا يزال يكابد آلام الجوع. والمرأة بالذات تتضرر من جراء الافتقار إلى الطعام المغذي ومن ثم فحياة المرأة وحياة أطفالها تعاني من آثار سوء التغذية.

ويشكل سوء التغذية السبب الكامن وراء وفاة ٣,١ مليون طفل على الأقل سنوياً، كما أنه مسؤول عن ٤٥ في المائة من جميع الوفيات بين صفوف الأطفال دون الخامسة من العمر، حيث أن أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ مولود بمعدّل واحد من كل ٤ مواليد يموتون كل عام، إما لأنهم ولدوا قبل الأوان أو أنهم مولودون بحجم صغير للغاية نتيجة سوء تغذية الأم.

كما يفضي سوء التغذية إلى وقف نمو الأطفال. وحين تصل هذه النوعية من الأطفال إلى سن البلوغ إذا بهم يعانون من إصابات مرض السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والأوعية الدموية وهي حالات لا تفضي فقط إلى اعتلال الصحة ولكنها كثيراً ما تعوق قدرات كسب الرزق وتؤدي من ثم إلى خفض الدخول المالية. ومن الأمور

ذات الأهمية الخاصة أن النساء اللائي يعانين من وقف النمو يلدن أطفالاً من المرجّح أن يصابوا بهذه الحالة التي يمكن الوقاية منها مما يؤدي إلى استمرار دورة سوء التغذية والفقر.

على أن التغذية الكافية خلال الأيام الألف الأولى من الحياة، أي من مرحلة الحمل إلى عيد الميلاد الثاني تنقذ حياة المرأة والطفل وتؤدي إلى تحسين رفاه البلد بشكل عام. وفي سياق مجموعة مقالات جديدة وحاسمة منشورة في مجلة ''لانست'' بشأن تغذية الأم والطفل ترد مناشدة عاجلة للحكومات كي ما تجعل التغذية خلال الأيام الألف الأولى من الحياة بالنسبة لجميع النساء في سن الحمل محوراً للأهداف الإنمائية الجديدة.

وكما ورد في المقال الذي نشرته ''لانست'' بعنوان ''تغذية الأم والطفل: بناء قوة الدفع من أجل تحقيق الأثر'' فإن ''القرائن الجديدة المطروحة في سلاسل تغذية الأم والطفل إنما تدعم المطالبة بمواصلة التركيز على الأيام الألف الأولى. ويمكن للاستثمارات المطروحة ضمن هذا السياق أن تساعد على بلوغ الغايات المحورية في هذا الخصوص: الوقاية من نقص التغذية والوزن الزائد والنتائج الناجمة عن نقص نمو الطفل بما ينجم عن ذلك من آثار طويلة المدى بالنسبة إلى تشكيل رأس المال البشري''.

إن هذه الفرصة الفريدة السانحة تؤثر على حياة وصحة الجنين قبل مولده ومن ثم على مدار حياتها أو حياته بينما تؤثر أيضاً على تحسين صحة الأم. وتمثل التغذية الكافية للأم الحامل والأم المرضعة وجميع النساء والفتيات البالغات سن الحمل أمراً يحتاج إلى أن يحظى بالأولوية في إطار السياسات الغذائية ولصالح المرأة والطفل بل الأمة بشكل عام.

وتعكف الحكومات، من خلال الارتقاء بحركة التغذية التي أيدّها الأمين العام، على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع السياسات الصحيحة تنفيذاً للبرامج الرامية إلى تحسين التغذية للمرأة. فإذا ما تلقت المرأة تغذية سليمة في مرحلة الحمل لأصبحت في صحة أفضل وتمكنت من تغذية الجنين في الرحم بما يكفل للطفل نمواً صحياً من الناحيتين البدنية والعقلية. ثم يشبّ الأطفال الأصحاء وهم مزودون بالقدرة على أن يصبحوا بالغين أصحاء وبحيث يتمتعون على نحو أفضل بالقدرات التي تجعلهم يقدمون مساهمات لها قيمتها إلى أسُرهم وإلى المجتمع ومن ثم الإسهام في القضاء على الفقر.

التكامل الاجتماعي

إن نقص التغذية والافتقار إلى الأمن الغذائي لا يؤثران سلباً فقط على المرأة والفتاة المراهقة، ولا على تقليل قدراتها على العيش بصورة كاملة في إطار من حالة الإدماج الاجتماعي بل ويهدِّد صحتها بشكل عام. وهو يؤثر أيضاً على أجيال المستقبل حيث يؤدي

إلى استمرار دورة الفقر. وفي مقال منشور في ”لانست“ بعنوان ”العمل الجماعي فقط هو الكفيل بإنهاء نقص التغذية“ ينصّب التركيز على أهمية إعداد المراهقات والنساء ممن هنّ في سن الإنجاب من أجل الحمل وعلى وضع هذا العامل البالغ الإلحاح محوراً لجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

”اننا في سباق مع الزمن من أجل القضاء على الآفة العالمية المتمثلة في نقص التغذية، لأن نقص التغذية يؤدي إلى إعاقة مسيرة النمو الاقتصادي والتنمية على المستوى العالمي، فضلاً عن أن رخاء العالم وأمنه في المستقبل يرتبطان بصورة وثيقة بقدرتنا على الاستجابة الكافية إزاء هذا التحدي المِلحّ إذ تؤدي نتائجه إلى وقف مسار النمو البدني، وإلى النيْل من فرص الحياة لملايين من البشر. وبالنسبة إلى أفريقيا وآسيا تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ١١ في المائة من الإنتاج الاقتصادي الوطني يتبدد بفعل نقص التغذية.

وتمثل المرأة والفتاة محور هذه الرسالة. وباعتبارهما العناصر المسؤولة عن حمل الأطفال ورعايتهم فإن القدرة الصحية والاقتصادية لكل منهما ترتبط وثيقاً بقدرة أجيال المستقبل. وما لم تتح فرص النمو السليم للفتيات في مرحلة الطفولة المبكرة ثم المراهقة، وما لم يدخلن مرحلة الأمومة وقد نلن قسطاً من جودة التغذية وحظين بالمؤازرة خلال فترة الحمل وبالحماية من العمل البدني الشاق، مع تمكينهن من سُبل الرضاعة الطبيعية وتزويدهن بالأغذية الجيدة بالنسبة لأطفالهن ومواليدهن فإن الدورة الجيلية لسوء التغذية لن يمكن كسرها“.

ويؤدي الإدماج الاجتماعي الحقيقي إلى الحيلولة بين أي فرد في الأسرة وبين أن تتم معاملته بصورة غير منصفة أو يتم التمييز ضده بوصفه لا لزوم له بصرف النظر عن النوع والعمر والعِرق والإعاقة والمرض وحالة الإعالة أو مرحلة النمو. ويحتاج أفراد الأسرة إلى حماية دائمة، بمن في ذلك مَنْ يصنفهم البعض بأنهم لا حاجة إليهم مما يؤدي إلى استبعادهم من إطار الحماية الاجتماعية الأساسية. ولا ينبغي تجريد أي فرد في الأسرة من كرامته أو كرامتها الإنسانية أو حرمانه أو حرمانها من أكثر الحقوق جوهرية وهو الحق في الحياة.

وينبغي الاعتزاز بالأطفال في البلدان النامية بالذات من أجل كرامتهم الإنسانية الأصيلة وإمكانياتهم البشرية بحيث لا سبيل إلى معاملتهم باعتبار إمكانية الاستغناء عنهم في برامج تنظيم السكان. والأطفال الذين يعرفون بأنهم مصابون بإعاقة وهُم لا يزالون في الرحم بحاجة إلى الترحيب بهم عند مولدهم، مع تزويدهم بأفضل رعاية طبية متاحة. وفيما ينضج

نمو الأطفال فإن حياتهم تظل بحاجة إلى الحماية وخاصة في ضوء أن عدداً كبيراً منهم يواجه تحديات ناجمة عن مشاكل النمو ومنها مثلاً آفة التوحد.

كما يستحق المساندة والمساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقات بما في ذلك ما يتعلق بتأمين فرص العمل، فيما يظل الأفراد المسنّون بحاجة مطردة إلى تفعيل السياسات التي تكفل رعايتهم في ضوء ما طرأ من تحولات قاسية في التوازن بين الأجيال داخل الأسرة مما أدى إلى تناقص عدد مقدمي الرعاية في نطاق الأسرة.

أما الدول فهي بحاجة إلى حماية الأسرة وتمكينها من أداء دورها باعتبارها الأساس المحوري للمجتمع. وعندما تتفكك أواصر الأسرة وتقلّ قيمتها يعاني أفراد الأسرة معاناة شديدة مما ينال من هدف التنمية المتمثل في مساعدة الفرد. ومن واجبنا أن نحمي جميع أفراد الأسرة وأن نلبي احتياجاتهم من خلال سياسات مستدامة تستهدف القضاء على الفقر.

الخلاصة

تؤدي التنمية الحقيقية إلى تمكين جميع أفراد الأسرة على مستوى السياسات والبرامج، وتدعم الأسرة عندما تعاني من المشاق والحرمان على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن المسلَّم به في إعلان الحق في التنمية أن الإنسان هو المشارك الرئيسي في التنمية وهو المستفيد الرئيسي منها. وليس لسياسات التنمية الاجتماعية أن تسمح بأن يوصم أي فرد في الأسرة بصورة انتقائية على أنه يمكن الاستغناء عنه.

ويستحق الحماية جميع أفراد الأسرة بمن في ذلك الذين تم استبعادهم من إطار الحماية الاجتماعية الأساسية. ولا ينبغي تجريد أي فرد في الأسرة من كرامته أو كرامتها الإنسانية، أو حرمانه أو حرمانها من أبسط الحقوق وهو الحق في الحياة من خلال السياسات الرامية إلى إنهاء الفقر وكفالة سُبل التمكين.

وعلى الحكومات أن تهيئ إمكانيات التغذية خلال الأيام الألف الأولى من الحياة (من مرحلة الحمل إلى حلول عيد الميلاد الثاني)، وكذلك لجميع النساء في سن الحمل وللفتيات البالغات، على أساس أن هذا الأمر هو محور السياسات الإنمائية. ومثل هذا التركيز لا يؤدي فقط إلى إنقاذ حياة المرأة والطفل ولكنه يساعد أيضاً على تمكين الطفل لكي يعيش حياة أكثر صحة وأغزر إنتاجية وبحيث يساهم بدوره في ازدهار البلد وهو في عداد الكبار.

إن حقوق الإنسان لجميع أفراد الأسرة البشرية دون استثناء أمر مسلَّم به منذ عام ١٩٤٨ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحياة لكل فرد. كما أن الاحترام الأساسي للحياة البشرية ولحقوق الإنسان لا يمكن أن يكون خاضعاً للتفاوض

أو متوقفاً على العمر أو النوع أو العرق أو الإعاقة أو الحاجة أو حالة الإعالة أو مرحلة التنمية.

إن الكرامة الأساسية للحياة تمثل أساس حقوق الإنسان. فالحياة ليست فقط للمحظوظين أو لمن بلغوا مراقي الكمال أو من قاموا بالتخطيط لها، ولكنها تمتد لتشمل جميع أعضاء العائلة البشرية بمن في ذلك الأطفال قبل ولادتهم. وعلى السياسات الرامية للقضاء على الفقر أن تسلِّم بإمكانية أن يساعد جميع الأفراد على حل مشكلة الفقر وليس لها أن تتعامل مع البشر وكأنهم يجسدون المشكلة ذاتها.